

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الحادية والخمسون



الجلسة ٣٦٢٠

الأربعاء، ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، الساعة ١٢/٠٠
نيويورك

الرئيس: السير جون وستون (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)

الأعضاء: الاتحاد الروسي السيد شكوركو
ألمانيا السيد بيونتينو
إندونيسيا السيد ويبيسونو
إيطاليا السيد فولتشي
بوتسوانا السيد نكغوي
بولندا السيد فلو سوفتش
جمهورية كوريا السيد بارك
شيلي السيد سومافيا
الصين السيد تشن هواصن
غينيا - بيساو السيد مانو كويتا
فرنسا السيد لادسو
مصر السيد عبد العزيز
هندوراس السيد رندون بارنيكا
الولايات المتحدة الأمريكية السيد إندر فورث

جدول الأعمال

الحالة في الصومال

تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال (S/1996/42)

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, room C-178.

افتتحت الجلسة الساعة ١٣/١٠

في أعقاب المشاورات التي جرت فيما بين أعضاء مجلس الأمن، أذن لي بالإدلاء بالبيان التالي نيابة عن المجلس:

تأبين ملك مملكة ليسوتو، جلالة الملك
موشوشو الثاني

"نظر مجلس الأمن في تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال المؤرخ ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ (S/1996/42) وهو يعرب عن قلقه البالغ إزاء عدم إحراز أي تقدم موثوق نحو تحقيق المصالحة الوطنية. ويطلب المجلس إلى جميع القادة السياسيين والأحزاب السياسية في الصومال العودة إلى عملية شاملة للتشاور والتفاوض بهدف تحقيق مصالحة وطنية تؤدي إلى إقامة حكومة وطنية تستند إلى قاعدة عريضة.

"ويرحب مجلس الأمن، مع التقدير، بالجهود التي تبذلها منظمة الوحدة الإفريقية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وجامعة الدول العربية، والاتحاد الأوروبي والدول المجاورة لتعزيز الحوار الوطني بحثا عن حل للأزمة في الصومال. وهذه الجهود هي تعبير عن التزام المجتمع الدولي بعدم التخلي عن شعب الصومال. وهو يؤكد من جديد أن الشعب الصومالي يتحمل المسؤولية النهائية عن تحقيق المصالحة الوطنية واستعادة السلام. وفي هذا الصدد، يحث المجلس قادة الطوائف الصومالية على نبذ العنف ووضع مصالح البلد والشعب فوق خلافاتهم الشخصية وطموحاتهم السياسية.

"كما يعرب مجلس الأمن عن ترحيبه باعتماد الأمين العام الإبقاء على مكتب الأمم المتحدة السياسي لشؤون الصومال وتأييده لهذه الخطوة. وهو يؤكد أن من المهم أن يحافظ المكتب على علاقات تعاون وثيق مع مختلف المنظمات الإقليمية وأن يرصد التطورات في الصومال ويبقي على اتصالاته بالطوائف الصومالية. كما أنه يتطلع إلى نقل المكتب إلى مقديشيو بمجرد أن تسمح الظروف بذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): باسم أعضاء مجلس الأمن، أود أن أعرب عن عميق الصدمة والحزن لوفاة ملك مملكة ليسوتو مؤخرًا، جلالة الملك موشوشو الثاني. لقد كرس الملك موشوشو الثاني حياته لقضية السلم والأمن الدوليين واضطلع بدور هام في السعي إلى تحقيق الاستقرار والتنمية في الجنوب الأفريقي وإنني أطلب إلى الممثل الدائم لمملكة ليسوتو لدى الأمم المتحدة أن ينقل إلى ليسوتو حكومة وشعبا وإلى أسرة الفقيد أعرق تعازي المجلس.

والآن أدعو أعضاء المجلس للوقوف مع التزام الصمت لمدة دقيقة إكراما لذكرى ملك مملكة ليسوتو الراحل.

التزم أعضاء مجلس الأمن الصمت لمدة دقيقة.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الصومال

تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال
(S/1996/42)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

مجلس الأمن يجتمع وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه أثناء مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال، الوثيقة S/1996/42.

الرئيسي في مقديشيو وغير ذلك من مرافق النقل يزيد الى حد كبير من تفاقم الوضع ويضع عقبة خطيرة أمام وصول المساعدات الطارئة في المستقبل. ويدعو المجلس الأطراف والفصائل الصومالية الى فتح هذه المرافق بدون قيد أو شرط.

"ويذكر مجلس الأمن جميع الدول بالتزاماتها إزاء التنفيذ الكامل للحظر العام والشامل المفروض بموجب الفقرة ٥ من القرار ٧٣٣ (١٩٩٢) فيما يتعلق بأي توريد للأسلحة والمعدات الحربية الى الصومال. ويدعو في هذا الصدد جميع الدول الى الامتناع عن القيام بأية أعمال قد تؤدي الى تفاقم الوضع في الصومال.

"ويطلب مجلس الأمن الى الأمين العام إبقاءه على علم بالتطورات التي تقع في الصومال. ويقرر المجلس إبقاء هذا الموضوع قيد النظر".

وسيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/1996/4.

وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وسيبقي مجلس الأمن هذه المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٥

"ويعرب مجلس الأمن عن قلقه العميق إزاء استمرار الصراع، ذلك أن ما نتج عن ذلك من غيبة الأمن، وقطع الطرق، والخروج العام على القانون يزيد من معاناة السكان المدنيين. ويدين المجلس ما يتعرض له الأفراد التابعون للمنظمات الإنسانية الدولية من مضايقات وضرب واختطاف وقتل، ويؤكد على مسؤولية جميع الأطراف في الصومال عن ضمان سلامة وأمن الأفراد الدوليين العاملين في المجال الإنساني وسائر الأفراد الدوليين. وللأسف فإن هذا المناخ من عدم الأمن قد أجبر وكالات الأمم المتحدة على نقل الموظفين الدوليين الى أماكن أخرى مما أعاق وصول المساعدة الإنسانية التي تشتد الحاجة اليها الى مستحقيها في يسر.

"ويثني مجلس الأمن على الجهود الباسلة التي تقوم بها وكالات الأمم المتحدة والوكالات الإنسانية الدولية وموظفيها من الصوماليين، لشجاعتهم وتصميمهم على تقديم المساعدة الى شعب الصومال. ويشجع المجلس الدول الأعضاء على مواصلة تقديم المساعدة الإنسانية حتى لا تتردى الأوضاع الى ما دون الحالة الراهنة.

"ويعتبر مجلس الأمن أن وصول المساعدة الإنسانية بدون عوائق عامل حاسم في إقرار الأمن العام والاستقرار في الصومال. وفي هذا الصدد فإن إغلاق الميناء